«KIB» يشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد و البنك الدولي

شارك بنك الكويت الدولي «KIB» في أنشطة وفعاليات الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، والتي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال الفترة من 14 إلى 20 أكتوبر الجاري. وضم وفد البنك كلاً من عضوي مجلس الإدارة، أنور بوخمسين وصالح الطراد، والمدير العام لإدارة الاستثمار، جمال البراك، إلى جانب نائب المدير العام – المصرفية الدولية والشركات الكبرى محمد خديري.

وتم عقد الاجتماعات بحضور مجموعة من محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين لمناقشة عدد من القضايا، ومنها الآفاق الاقتصادية العالمية، واستئصال الفقر، والتنمية الاقتصادية، وفعالية المعونات. كما تخلل الاجتماعات مجموعة من الندوات والجلسات الإعلامية الإقليمية التي ركزت على الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي.

السماح للحكومة بالإقتراض أمر محظور حتى تقدم أهدافاً ملزمة قانوناً

«الشال»: 3.346 مليار دينار عجزاً في الحساب الختامي لسنة 2019/2018

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الإحتياطي العام ومبدأ الإقتراض أن آخر الأرقام الرسمية المتوفرة لدينا حول حجم الإحتياطي العام للدولة عمرها نحو 16 شهراً أو حتى نهاية يونيو 2018، تلك الأرقام قد لا تكون دقيقة بعد أن حقق الحساب الختامي للسنة المالية 2018/2019 عجزاً كبيراً وبحدود 3.346 مليار دينار كويتي بعد خصم الـ 10% من إجمالي الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة. وزيادة المصروفات الفعلية عن المقدرة في الموازنة كانت سابقة لم تحدث في الكويت منذ 24 سنة مالية، وهي مؤشر على مدى إنفلات السياسة المالية، كما فاقت المصروفات الفعلية للسنة المالية 2018/2019، المصروفات الفعلية للسنة المالية 2017/2018 بنحو 2.601 مليار دينار كويتي، أو بنحو 13.5%. ذلك العجز يفترض أنه سحب من الرصيد السائل للإحتياطي العام، كما نعتقد بأن الحكومة قامت بسداد قروض مستحقة من خارج الموازنة العامة، ومن المرجح أنها ضاعفت السحوبات من الإحتياطي العام.

وبينما بلغت الأصول غير السائلة في نهاية يونيو 2018 نحو نصف ذلك الإحتياطي، أو نحو 13 مليار دينار كويتي، يفترض أن يكون السحب قد تم على النصف الآخر السائل الذي يُفترض أنه تآكل بحدود النصف أيضاً. ذلك يعني أن ما تذكره الحكومة أو ما تذكره توقعات المؤسسات المالية الدولية حول نضوب الأصول السائلة لذلك الإحتياطي، إما بنهاية مارس 2020 أو مارس 2021، إحتمال حقيقي.

ما لا نتفق معه ونعتقد أنه نهج في غاية الخطورة، هو إستخدام إحتمال نضوب أصول الإحتياطي العام السائلة مبرراً للسماح للحكومة بإصدار قانون يعطيها حق الإقتراض لتمويل عجز المالية العامة. السماح للحكومة بالإقتراض أمر محظور حتى تقدم برنامجاً بثلاث أهداف ملزمة قانوناً، أول الأهداف هو أن تقدم مشروعاً بالأرقام لخفض الهدر في النفقات العامة خلال مدى زمني معلن، وليكن خفض نفقات الموازنة الحالية والقادمة بنسب معلومة هو البداية. ثاني الأهداف هو موقف معلن وقاسي في مواجهة الفساد، فلا يُعقل أن تتغاضى الحكومة عن نواب مرتشين باتت أخبار تداولاتهم بعشرات الملايين تملأ ساحات الإعلام، ثم تسوق مبدأ ترشيد النفقات وفرض رسوم وضرائب. وثالث الأهداف هو أن تقوم الحكومة بعرض مشروع إستخداماتها للأموال المقترضة، وما لم يكن عائدها أعلى من تكلفة إقتراضها، وما لم تكن مشروعات تخلق فرص عمل مواطنة، لا معنى لإجازة إقتراضها.

ما يفترض أن تعيه الحكومة هو أن إستدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية ووفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الإقتراض تبعاته على الوطن غير محتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر إستقرار الوطن، والنجاح إن أرادته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة بإتجاه النموذج الأخير.

«التجاري» يستقبل فريق الفحوصات الطبية لمستوصف «الحساوي كلينك»

في إطار حرص البنك التجاري الكويتي على تقديم كل سبل الرعاية الطبية والصحية لموظفيه، استقبل البنك مستوصف الحساوي كلينك بالمقر الرئيسي، لتقديم بعض الفحوصات المجانية اللازمة لموظفي البنك وتقديم النصح والإرشادات العلاجية لهم والرد على كافة الاستفسارات المتعلقة بالأسنان والجلدية.

وتعقيباً على هذا الحدث قالت نائب المدير العام – قطاع التواصل المؤسسي– أماني الورع «تأتي هذه الزيارة في إطار حرص إدارة البنك على توفير أعلى مستويات الرعاية الصحية والطبية للموظفين، وتأكيداً لدوره في دعم الجوانب الصحية وحملات التوعية وتأكيداً لما يوليه البنك التجاري من رعاية خاصة لموظفيه بتوفير كافة الظروف الملائمة لعملهم وتقديم النصائح الطبية لهم حتى في أوقات العمل».

مسؤولو البنك مع الفريق

وتابعت أماني الورع مبينة أن زيارة مستوصف «الحساوي كلينك « للبنك حققت الأهداف المطلوبة حيث توافد الموظفون لإجراء الفحوصات الأولية والحصول على النصائح اللازمة للمحافظة على صحة الجلد والأسنان، مؤكدة في ذات الوقت جهود البنك لدعم مختلف الحملات التوعوية التي تخدم موظفيها في إطار التواصل الدائم والفعال معهم.

وفي ختام الزيارة، تقدمت إدارة البنك بالشكر الجزيل الى الدكتورة فوزية الحساوي والفريق العمل المرافق لها من مستوصف الحساوي كلينك على جهودهم وتعاونهم مع الموظفين متمنين لهم مزيداً من النجاح والتوفيق. ومن المعروف أن البنك التجاري يقوم بتنظيم حملات التوعية الصحية لموظفيه بشكل دوري، وتشمل هذه الحملات كافة موظفي البنك في المبنى الرئيسي وفي مختلف القطاعات والاقسام، فضلاً عن العروض والخصومات التي يرتبها البنك لموظفيه عند تلقيهم أي من العلاجات من قبل العديد من المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات.

السياسة المالية عادت إلى الإنفلات مع الارتفاع المؤقت في أسعار النفط

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن سوق النفط، لقد أصدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في 20 أغسطس 2019 توقعاتها حول سوق النفط، والغرض من إعادة نشرها هو ربطها بضرورة الإصلاحات المالية في الكويت بعد أن عادت السياسة المالية إلى الإنفلات مع الارتفاع المؤقت في أسعار النفط في عام 2018. قدرت الإدارة إيرادات «أوبك» النفطية في عام 2018 بنحو 711 مليار دولار أمريكي مرتفعة بنحو 32% عن مستواها البالغ 538 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وهبطت بتقديراتها لتلك الإيرادات في عام 2019 إلى نحو 604 مليار دولار أمريكي، أي فاقدة نحو 15% عن مستوى إيرادات 2018. وتقدر الإدارة فقدان نصيب الفرد لدى «أوبك» من إيرادات النفط بنحو 17% بانخفاضه من نحو 1416 دولار أمريكي في عام 2018 إلى نحو 1180 دولار أمريكي في عام 2019. كما تقدر فقدان «أوبك» في عام 2019 نحو 1.8 مليون برميل يومياً ليصبح نصيبها من الإنتاج العالمي نحو 30.1 مليون برميل يومياً بعد أن كان نحو 31.9 مليون برميل يومياً في عام 2018، وفاقد الإنتاج سببه محاولتها وشركائها المنتجين من خارجها دعم مستوى الأسعار.

ذلك يعني أن إيرادات النفط إلى انخفاض، ورغم خفض إنتاج «أوبك»، إلا أن ذلك لم يمنع معدل الأسعار من الانخفاض أيضاً، ويحدث رغم الهبوط الحاد في صادرات منتجين رئيسيين مثل إيران وليبيا. وفي دول تعتمد بشكل شبه كلي في تمويل موازناتها مثل الكويت التي تبلغ مساهمة النفط في إيرادات الموازنة نحو 90%، ليس لديها خيار غير ضبط نفقاتها. والأهم، هو أن معظم سيناريوهات المستقبل للنفط غير واعدة، أي أن الإستثناء كان عام 2018، بينما القاعدة هي إستمرار الضغوط على إيرادات النفط والإنتاج إلى الأدنى، سواء نتيجة خفض الإنتاج من أجل إستقرار الأسعار، أو بسبب أي إنفراج سياسي في إيران أو ليبيا، أو حتى لأسباب بيئية أو تطورات تكنولوجية في إنتاج الوقود النظيف.

وإذا كانت المالية العامة لمعظم دول النفط في عجز حالياً، والتحكم شبه المستحيل في متغيرات العرض في سوق النفط، ومع توقعات متشائمة لأداء الاقتصاد العالمي في المستقبل بما يؤثر سلباً في جانب الطلب، فالخيار الوحيد بات التحكم في المتغير الوحيد الذي لديك القدرة على التأثير فيه، وهو جانب النفقات العامة، نوعاً وكماً، وذلك ما لا يحدث حالياً في الكويت.

«أسواق المال» تصدر القرارات اللازمة لتوفير هيكل الحسابات المجمعة

تنفيذاً لما أعلنته هيئة أسواق المال بتاريخ 2019/06/18 عن خططها لتوفير هيكل الحسابات المجمعة «Omnibus Account» وتقابل عمليات الحساب الواحد «Same NIN Crossing» للمستثمرين الأجانب، قامت هيئة أسواق المال بتاريخ 2019/10/24 بإصدار القرار رقم (151) لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما لتطبيق الحساب المجمع والقرار رقم (152) لسنة 2019 بشأن اعتماد القواعد اللازمة لتطبيق الحساب المجمع وتقابل عمليات الحساب الواحد.

وتتلخص أبرز التعديلات على اللائحة التنفيذية في إضافة بعض التعريفات المتعلقة بالحساب المجمع في الكتاب الأول، وبعض الأحكام التنظيمية في الكتاب الرابع والكتاب الحادي عشر. كما قامت الهيئة باعتماد قواعد شركة بورصة الكويت وقواعد الشركة الكويتية للمقاصة اللازمة لتوفير هيكل الحسابات المجمعة وتقابل عمليات الحساب الواحد لتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ صدور القرارين.

وتساهم هذه التعديلات في تسهيل الإجراءات للأطراف المتعاملة في السوق، والذي بدوره يزيد من كفاءة وفعالية منظومة سوق المال الكويتي ويعكس تطلعات المستثمرين الأجانب والمؤسسيين. وتأتي تلك التعديلات بعد أن قامت الهيئة بالتعاون مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة في يوليو الماضي بالتواصل مع العديد من الجهات الأجنبية المعنية والمهتمة باستخدام هيكل الحسابات المجمعة «Omnibus Account» وتقابل عمليات الحساب الواحد «Same NIN Crossing» وذلك لاستطلاع آرائهم حول توفير هاتين الآليتين للمستثمرين الأجانب، والوقوف على مقترحات هذه الجهات بشأن آلية التطبيق التي تساعد في التوصل إلى الغايات المنشودة جراء ذلك بما يتوافق مع المعايير العالمية مثل تلك التي تصدر عن بنك التسويات الدولي BIS والمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال IOSCO.

ولا يفوت هيئة أسواق المال بهذه المناسبة أن تشيد بتعاون شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وكافة شركائها في منظومة أسواق المال ودورهم الفعال والحاسم في إنجاح توجهاتها ذات الصلة بتطوير شتى مفاصل عمل المنظومة، وتشيد في الوقت ذاته بتعاون كافة الجهات الاستشارية والمعنية بتطبيق تلك المبادرات لما قدمته من آراء ومقترحات من المنتظر أن تشكل أحد أسس نجاح تطبيقها.

3.5 بالمئة النمو الحقيقي المتوقع في العراق لعام 2019

جاء في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الاقتصاد العراقي، تعاني معظم دول الشرق الأوسط من إحتمالات فشلها اقتصادياً، وتتفاوت حظوظ تلك الإحتمالات في التحقق بين بلد وآخر، ومعظم مبررات ذلك التفاوت يعود إلى أمانة وقدرات الإدارات العامة لتلك الدول. والعراق حالة واضحة للوفرة النسبية في الموارد، والعجز الكبير في تخصيصها بإتجاه الإحتياجات الحقيقية للاقتصاد وللمواطن، إلى جانب الهدر الكبير فيها بسبب فساد الإدارة. ففي السنوات الخمس الأخيرة، حقق العراق إيرادات نفطية فقط، بحدود 370 مليار دولار أمريكي، وتصل إلى أكثر من 400 مليار دولار أمريكي لمجمل الإيرادات، والسنوات الخمس الأخيرة هي سنوات شحة في إيرادات النفط. وتقدر وحدة المعلومات في مجلة «الإيكونومست» أن تصل إيراداته النفطية في عامي 2019 و2020 إلى نحو 185 مليار دولار أمريكي، أو أكثر من 200 مليار دولار أمريكي لمجملها، وفي سنتين. ورغم ذلك، فشلت إدارته في ملاقاة الضرورات الأساسية جداً للناس، مثل الغذاء والماء والكهرباء والسكن والبنى التحتية والنظافة، والوظيفة، مصدر الحصول على كل ما تقدم.

في آخر تقرير لوحدة المعلومات لمجلة «الإيكونومست» –Country Report– في 7 أكتوبر الجاري، تقدر الوحدة مؤشرات مستقرة لأداء الاقتصاد الكلي العراقي، فالنمو الحقيقي المتوقع في عام 2019 بحدود 3.5% و2.8% في عام 2020 وإن تحقق معظمه للإرتفاع في الطاقة الإنتاجية للنفط، ومعدلات التضخم 1.1% و1.5% للعامين، وعجز الموازنة العامة 1.3%– و3–% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للعامين، والحساب الجاري يحقق فائض 9.1% و6.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للعامين، وسعر صرف الدينار العراقي ثابت. وحتى حجم الدين الخارجي العام المقدر بنحو 78.3 مليار دولار أمريكي لا يتعدى نحو 34% من الحجم الإسمي للناتج المحلي الإجمالي لعام 2019. ورغم ذلك، مر العراق بأحداث عنف مؤسفة سقط خلالها ضحايا بشرية، وهو ثمن غير مستحق، وسبب العنف ببساطة، هو أن المستفيد من تلك المؤشرات الكلية ليس عامة الشعب.

وتتأرجح أوضاع معظم الدول النفطية ما بين النموذج النرويجي والنموذج الفنزويلي، والنرويج واحدة من أفضل النماذج في العالم، بينما فنزويلا، صاحبة أكبر إحتياطي نفطي في العالم، على حافة التحول إلى دولة فاشلة، وما صنع الفارق بين البلدين، ليس الموارد، وإنما قدرة وأمانة الإدارة. ليس من مصلحة أي من دول الجوار حدوث حالة من عدم الإستقرار لدى جيرانه، لسبب أخلاقي إنساني أولاً، ولأن هناك دائماً إحتمال عبورها للحدود، والإستقرار والنجاح لدولة في الجوار أيضاً عابر إيجابي للحدود، والأمل هو أن يستقر ويزدهر العراق.

«بيتك» يفتتح الفرع الذكى التاسع «KFH-GO» بمعرض السيارات بالشويخ

أضاف بيت التمويل الكويتي «بيتك» 5 خدمات جديدة ومتطورة هي الأولى من نوعها بالكويت من خلال فرعه الالكترونى « الفرع الذكى» KFH– GO الذى افتتحه مؤخرا فى معرض بيتك للسيارات فى الشويخ ، برعاية وحضور محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد الاحمد الجابر الصباح ، ومشاركة الرئيس التنفيذى لمجموعة «بيتك» مازن سعد الناهض، حيث يعتبر الفرع هو التاسع فى سلسلة الفروع الذكية التى يواصل «بيتك» افتتاحها لخدمة عملائه فى مختلف المناطق، وتزويدها بافضل واحدث الوسائل والاجهزة التقنية لتقديم خدمة سريعة وامنة على مدار الساعة . ومن ابرز هذه الخدمات طباعة دفتر الشيكات الفوري واستلام سبائك ذهبية (10 غرام) وفتح حساب (الذهب – التوفير – الرابح – الخدمة الآلية) وكذلك بيع وشراء الذهب وايداع المبالغ من غير بطاقة صرف آلي ومن خلال البطاقة المدنية وفتح وديعة النوير.

وقد اشاد محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد الاحمد الجابر الصباح خلال افتتاحه الفرع بجهود «بيتك» ودوره فى المجال الاقتصادى وخدماته المصرفية المتطورة، وسعيه المتواصل لتشغيل احدث الخدمات بما يساهم فى الارتقاء بالعمل المصرفى ، مؤكدا ان ماشاهده فى الفرع الجديد ذاتى الخدمة الذى لايتواجد به اى موظف وتقوم الالات والاجهزة الحديثة بتقديم الخدمة للعملاء دون تدخل من العنصر البشرى، انما هو تطور مهم فى العمل المصرفى بالكويت، يؤكد المكانة الكبيرة ل «بيتك» ودوره الرائد على المستوى المحلى والعالمى ، مشيرا الى ان الفرع يعتبر لمسة حضارية تواكب روح العصر واهتمامات الناس.

المحافظ والناهض خلال افتتاح الفرع